



المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

التاريخ: ١٦ يوليو ٢٠٠٧



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

سياسة العقاب الجماعي تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة

تقرير حول سياسة الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية وأثرها
على حياة السكان المدنيين في قطاع غزة
2007/09/30 – 2007/07/16



3	ملخص
7	مقدمة
8	أولاً: حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة
8	المعابر الخاصة بحركة و تنقل الأفراد
8	معبر رفح البري
10	معبر بيت حانون " ايرز "
13	ثانياً: المعابر التجارية (حركة الصادرات والواردات)
13	معبر المنطار " كارني "
14	معبر ناعل عوز
15	معبر صوفا
16	معبر كرم أبو سالم " كيرم شالوم "
16	أثر الاغلاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
17	الحق في الصحة
18	أثر الحصار على الحق في التعليم
20	الحق في مستوى معيشي ملائم
20	الحق في التنمية
23	الخلاصة
24	ملحق

ملخص

يتناول هذا التقرير سياسة الحصار الشامل والإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، ويركز على أوضاع المعابر الحدودية الخاصة بحركة وتنقل الأشخاص، والمعابر الحدودية الخاصة بحركة الواردات والصادرات من البضائع والسلع، اللازمة لاحتياجات السكان الحياتية، من وإلى قطاع غزة. ويغطي هذا التقرير الفترة من 07/16 وحتى 2007/09/30. كما يستعرض التقرير آثار هذه السياسة على أوضاع السكان المعيشية، وتدهور حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تدهور حقوقهم المدنية والسياسية. وفيما يلي أبرز نتائج التقرير:

يعكس الجدول التالي أوضاع المعابر الحدودية لقطاع غزة، ويشمل ذلك المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد، والمعابر المخصصة للحركة التجارية، وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والبالغة 77 يوماً:

المعبر	أيام الإغلاق الكلي	النسبة من إجمالي أيام الفترة	أيام الإغلاق الجزئي	النسبة من إجمالي أيام الفترة
معبر رفح البري	77	%100	00	%00
معبر بيت حانون (إيريز) 1	77	%100	00	%00
معبر المنطار (كارني)	66	%85.7	11	%14.3
معبر ناحال عوز	37	%48	00	%00
معبر صوفا 2	77	%100	00	%00
معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)	52	%67.5	00	%00

تشير الأرقام أعلاه إلى أن استمرار إغلاق سلطات الاحتلال لمعابر القطاع الحدودية، والخاصة بالأشخاص، لا يزال يلقي بظلاله على حركة وتنقل السكان، حيث يحرمون من التنقل والحركة بين القطاع ومدن الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. كما يحرم كافة السكان من السفر للخارج، فيما يحرم المئات منهم، ممن علقوا في الخارج، من العودة إليه.

تشير مصادر وزارة الشؤون المدنية أنه لا يزال أكثر من 7500 مواطن من أبنائه ينتظرون السماح لهم بالسفر إلى الخارج من أجل قضاء مصالحهم الحيوية. ومن بين هؤلاء:

¹ سمحت سلطات الاحتلال أثناء فترة إغلاق المعبر لبعض الفئات، وفي اضيق نطاق، باجتياز المعبر. وتضم هذه الفئات نحو 400 تاجر من كبار التجار، وبعض العاملين في المنظمات الدولية، بالإضافة إلى بعض الحالات الإنسانية، خاصة من المرضى و المصابين الذين كانوا بحاجة للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية أو في المستشفيات الإسرائيلية.

² سمحت سلطات الاحتلال بتشغيل معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء فقط، وذلك لمدة 26 يوماً لإدخال بعض المساعدات الإنسانية والمعونات الغذائية.

نحو 2500 طالبة وطالباً ممن يدرسون في جامعات الخارج، أو التحقوا بها مؤخراً.

ونحو 500 مريض ومريضة ممن يحتاجون للعلاج في الخارج وبشكل عاجل، وذلك نظراً لعدم توفر إمكانية علاجهم في مستشفيات القطاع.

ومن بينهم أيضاً ما يزيد عن 2500 مواطن من سكان القطاع المقيمين في الخارج، ما يزالون غير قادرين على السفر والعودة وأفراد أسرهم لأعمالهم في الخارج. وكان هؤلاء قد حضروا لزيارة ذويهم وعائلاتهم في القطاع قبل إغلاق معبر رفح البري، بتاريخ 2007/06/10. ويخشى هؤلاء على مستقبلهم وإنهاء إقاماتهم، وبالتالي فرص عملهم في الخارج، وخاصة في دول الخليج العربي. كما بات هؤلاء يخشون ضياع العام الدراسي الجديد، والذي بدأ في شهر سبتمبر الماضي، على أبنائهم إذا ما استمر إغلاق المعابر، ومنعهم من السفر للخارج.

تمكن نحو 6000 مواطن من سكان القطاع، وخلال الفترة من 07/29 وحتى 2007/08/09، من العودة إلى بيوتهم في أفواج، وذلك عبر معبر العوجا التجاري، الواقع على الحدود المصرية الإسرائيلية، ووصلوا إلى قطاع غزة عن طريق معبر بيت حانون (إيريز)، بعد رحلة معاناة استغرقت أكثر من 16 ساعة. وكان هؤلاء العالقون قد عانوا أوضاعاً إنسانية مأساوية لأكثر من 45 يوماً، وانعدمت فيها أبسط مقومات الحياة الإنسانية. وقد انعكست تلك المأساة على أوضاع المنات منهم، خاصة المرضى والنساء والأطفال.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير توفي 5 مواطنين، من بينهم 3 نساء، من الفلسطينيين الذين كانوا عالقين في الأراضي المصرية. ويرتفع بذلك عدد حالات الوفيات منذ إغلاق معبر رفح البري، بتاريخ 2007/06/10 إلى 20 مواطناً، من بينهم 7 نساء، معظمهم من المرضى الذين تدهورت أوضاعهم الصحية بعد إنتهاء علاجهم في المستشفيات المصرية.

ومنذ منتصف شهر أغسطس الماضي تجددت أزمة مواطني القطاع العالقين على الجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة، حيث لا يزال أكثر من 1000 مواطن من سكان القطاع، وينتظرون في مدينتي رفح والعريش المصريتين سماح سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لهم بالعودة، وجمع شملهم وأسرهم وعائلاتهم. ومن بين هؤلاء عشرات المرضى، والذين أنهوا رحلات علاجهم في المستشفيات المصرية والخارج.

ومن جهة أخرى أدى الحصار الشامل للقطاع إلى تدمير مكونات الاقتصاد المحلي للقطاع، وباتت معظم قطاعاته متوقفة عن العمل، بسبب التوقف المستمر لحركة الصادرات والواردات من وإلى القطاع. وقد شهد القطاع جراء ذلك:

- توقف كامل لصادرات القطاع، وخاصة الصادرات الصناعية، كالأثاث والموبيليا والأدوات البلاستيكية، والزراعية كالخضار والفواكه والورد.
- نقص بل فقدان المواد الخام اللازمة للعديد من أعمال الصناعات والزراعة.
- شلل كامل في قطاع الزراعة بسبب وقف تصدير المنتجات الزراعية.
- وفي المقابل توقف شبه كامل لواردات القطاع، علماً أن نحو 90% من احتياجات أسواقه تعتمد على السوق الإسرائيلي، أو من خلاله.
- سماح سلطات الاحتلال بتوريد المواد الإنسانية، والذي يشمل المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية في نطاق محدود.
- تكريس واقع توريد تلك المواد الإنسانية بكميات وأصناف محصورة تماماً، وبحيث لا تمثل سوى الحد الأدنى اللازم لتجنب وقوع كارثة إنسانية بين السكان.

وجراء ذلك فقد آلاف العائلات الفلسطينية مداخلها، وارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى أكثر من 80%، نحو 47% منها تعيش فقراً مدقعاً. وفي المقابل زادت معدلات البطالة، والناجمة عن الشلل شبه التام لكافة القطاعات الاقتصادية، إلى أكثر من 40% بين القوى البشرية العاملة في القطاع. وبات العديد من العاملين في سوق العمل غير قادرين على تأمين احتياجاتهم وأفراد أسرهم للاحتياجات الأساسية الضرورية، وخاصة الغذائية والصحية منها.

- يعاني السكان في القطاع من موجات إرتفاع كبيرة في الأسعار، نظراً للنقص الخطير في إمدادات القطاع من السلع والبضائع الضرورية، وخاصة السلع الغذائية والأدوية. ونتيجة لذلك اختفت العديد من السلع من أسواق القطاع، وارتفعت أسعارها إلى أكثر من خمسة أضعاف، وبشكل لم تعهده تلك الأسواق من قبل.
- توقف قطاع البناء والإنشاء بشكل كلي عن العمل، وذلك لعدم سماح السلطات الحربية المحتلة بدخول المواد الأولية اللازمة، وخاصة مواد الأسمنت، الحصى والحديد الخاص بالبناء. وجراء ذلك توقفت العديد من مشاريع البنية التحتية، بما فيها مشاريع تطوير بنية الطرق العامة، مشاريع مياه الشرب، مشاريع الصرف الصحي ومشاريع إسكان أصحاب المنازل المدمرة على أيدي قوات الاحتلال. وقد توقفت، جراء ذلك، خمسة مشاريع إسكان مختلفة لبناء 2354 وحدة سكنية في كل من مدينتي رفح وخان يونس، وبدعم من كل من دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، اليابان، هولندا والاتحاد الأوروبي.
- ورغم استمرار صرف المساعدات العينية، وخاصة الغذائية والطبية، من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية لسكان القطاع، إلا أن فرض المزيد من القيود وتشديد إغلاق المعابر أثر سلباً على وصول تلك المساعدات بشكل منتظم، وفي الموعد المطلوب. وقد زاد ذلك من معاناة السكان الذين يعتمدون أساساً على تلك المساعدات، وخاصة الحالات الاجتماعية وعائلات الشهداء والجرحى وأسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- يعاني القطاع من نقص خطير في مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية، وقد أعلنت معظم الأطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات الصحية عن زيادة تدهور الأوضاع الصحية، نظراً للقيود التي لاتزال تفرضها السلطات الحربية المحتلة على حرية مرور رسالات الأدوية والمستلزمات الطبية إلى مستشفيات وعيادات القطاع الصحية. وتشير مختلف المصادر إلى نفاذ ما يزيد عن 140 نوعاً من الأدوية والعلاجات اللازمة للمرضى في المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية. كما تعاني صيدليات القطاع الخاص من عدم توفر العديد من أصناف الأدوية والعلاجات.
- أثر إغلاق المعابر، وخاصة معبر المنطار (كارني)، على افتتاح العام الدراسي الجديد 2007-2008، حيث لا تزال وزارة التربية والتعليم تعاني من نقص في تزويد المدارس بكتب المناهج الدراسية وتوفير المستلزمات التعليمية. وجراء النقص الخطير في ورق الطباعة تأخر تسليم 39 كتاباً من كتب المناهج الدراسية في كافة المراحل التعليمية، ولأكثر من شهر، منذ بدء العام الدراسي الجديد في الأول من سبتمبر الماضي. وبلغ العجز في عدد كتب المناهج المطلوبة لكل من مدارس التعليم الحكومي والمدارس التابعة للأنروا نحو 570000 كتاب، تشمل كافة المراحل التعليمية الإبتدائية، الإعدادية والثانوية.
- ورغم سماح سلطات الاحتلال بدخول عدد محدود من الشاحنات التي تحمل المساعدات الإنسانية، عبر معبري كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، وصوفا، إلا أن ذلك لا يلبي الاحتياجات الحقيقية لأهالي القطاع، والتي تزيد عن 200 شاحنة يومياً كانت تدخل القطاع عن طريق معبر المنطار "كارني". وقد حددت سلطات الاحتلال المواد التي يسمح بدخولها إلى القطاع عبر معبري صوفا وكرم أبو سالم "كيرم شالوم" في تسعة مواد أساسية هي: الدقيق، السكر، الحليب ومشتقاته، ملح الطعام، زيت الطعام، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية، ما يعني استثناء عشرات المستلزمات الأساسية لسكان القطاع، كالقرطاسية والأدوات التعليمية، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، غيرها.

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، في فرض المزيد من إجراءات الحصار الشامل والإغلاق على قطاع غزة. وفرضت تلك السلطات قيوداً إضافية قاسية للتضييق على حركة وتنقل سكان القطاع المدنيين إلى مناطق ولاية السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وبين القطاع والعالم الخارجي. وقد حرمت تلك الإجراءات التدفق الحر والأمن لاحتياجات السكان المدنيين الحياتية واليومية، وتسببت في شلل كامل أوقف حركة واردات وصادرات البضائع والسلع من وإلى القطاع. وقد تراكمت تلك الإجراءات مع إعلان السلطات الحربية المحتلة، وبتاريخ 2007/09/19، عن قطاع غزة باعتباره كيانا معادياً.

وصعدت سلطات الاحتلال من إجراءات الخنق الاقتصادي والاجتماعي على سكان القطاع، واستمرت في تكريس واقع شبه بسجن جماعي كبير، يقطنه ما يزيد عن 1.5 مليون فلسطيني، ويحرمون من حرية التنقل والحركة. كما يحرمون من الحصول على أبسط احتياجاتهم الإنسانية اليومية، بما فيها إمدادات الغذاء والدواء اللازمة لعيش السكان المدنيين، فضلاً عن احتياجاتهم من المحروقات والغاز، مواد البناء والمواد الخام اللازمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، الصناعية، الزراعية، الإنشاء والبناء، النقل والمواصلات وقطاع السياحة والفندقة. وقد انعكس ذلك على الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين، بحيث حرموا من وسائل عيشهم الخاصة، وبلغت حداً كارثياً على كافة المستويات.

وتمثل تلك القيود والإجراءات ضرباً من ضروب العقاب الجماعي لسكان القطاع المدنيين، ما يعتبر محظوراً وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة إتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية السكان المدنيين في أوقات الحرب، والتي يؤكد المجتمع الدولي إنطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتنتهك سياسة الحصار الشامل للقطاع، بما فيه فرض السيطرة الفعلية على مجاليه الجوي والبحري، وإغلاق كافة المعابر الحدودية له، معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وتزيد هذه السياسة من تدهور مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية، وخاصة حق كل شخص في الحياة بكرامة، حرية التنقل والحركة، مستوى المعيشة اللائق، الصحة، الغذاء، العمل، حقه في التعليم وغيره من الحقوق الأخرى.

وقد خلفت إجراءات الإغلاق والحصار الشامل حالة شلل شبه كامل لاقتصاد القطاع المتدهور بشكل كارثي أصلاً، نتيجة لمنع دخول الواردات إليه، وخروج الصادرات منه. فقد أدى منع كافة أنواع المواد الخام اللازمة لتلبية احتياجات مصانع القطاع إلى اضطرار عشرات المصانع لإغلاق أبوابها ووقف عملها، كما أدى النقص الكبير في مواد البناء الأساسية والاسمنت إلى توقف العديد من المشروعات الإنشائية والعمرانية ذات الطابع الإنساني، الضرورية لأهالي القطاع، ونتج عن ذلك انضمام آلاف العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة البطالة إلى أكثر من 40%³، ومؤشر الفقر بين سكان القطاع إلى أكثر من 80%⁴. كما أدى خفض طاقة المصانع الإنتاجية، أو توقفها عن العمل، بالتزامن مع تقييد الواردات للقطاع إلى ارتفاع في معدل الأسعار، نظراً لزيادة الطلب على السلع، والنقص في المعروض منها.

³ أشارت معظم التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ارتفاع نسبي البطالة والفقر في قطاع غزة، وقد ذكرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أن نسبة العاطلين عن العمل (40%)، لكن تشديد الحصار على القطاع، ومنع دخول المواد الصناعية الخام، و مواد البناء الأساسية، والاسمنت، أدى إلى إغلاق العديد من المصانع، وتجميد العمل في العديد من المشروعات الإنشائية والعمرانية، ما أدى إلى توقف آلاف العمال عن العمل، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة بصورة غير مسبوقة.

⁴ نفس المصدر.

أولاً: حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة

يتناول هذا المحور أبرز التطورات التي شهدتها معابر قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك منذ تاريخ 2007/7/16 وحتى تاريخ 2007/9/30:

المعابر الخاصة بحركة و تنقل الأفراد

ما تزال سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تواصل إغلاق المعابر الخاصة بحركة وتنقل سكان قطاع غزة، وتمنعهم من السفر إلى الخارج عبر معبر رفح البري، الواقع على الحدود المصرية الفلسطينية. كما تمنعهم من حرية التنقل والحركة بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. فقد واصلت إغلاق معبر رفح الحدودي، إغلاقاً كلياً، لليوم 113 على التوالي، واستمرت في إغلاق معبر بيت حانون "إيرز" لليوم 273 منذ بداية العام، ولم تسمح باجتيازه إلا لفئات محدودة، في ظل إجراءات معقدة. وقد انعكس إغلاق المعابر الخاصة بحركة و تنقل الأفراد سلباً على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع المدنيين، خاصة حقهم في تلقي الخدمات الصحية والتعليمية. وفيما يلي أبرز التطورات الخاصة بتلك المعابر:

معبر رفح البري

لا يزال المعبر مغلقاً منذ 113 يوماً، وبصورة تامة، حيث لم تسمح خلالها سلطات الاحتلال بفتحه، ولو استثنائياً أو جزئياً من أجل عودة من لا يزالون عالقين في الأراضي المصرية. وقد شددت قوات الاحتلال، خلال هذه الفترة، من إجراءاتها، حيث أغلقته كلياً منذ صباح يوم 2007/6/10، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وذلك في أعقاب انسحاب أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمراقبين الأوروبيين من المعبر، وسيطرة حماس على الأوضاع في قطاع غزة. والجدول التالي يوضح حالة المعبر في فترات زمنية مختلفة⁵:

جدول يوضح عدد أيام إغلاق المعبر في فترات زمنية مختلفة

البيان	الفترة	إغلاق كلي	إغلاق جزئي
الفترة التي يغطيها التقرير	2007/7/16 - 2007/9/30	77	00
منذ سيطرة حركة حماس على القطاع	2007/6/10 - 2007/9/30	113	00
منذ بداية العام	2007/9/30 - 2007/1/1	223	50
منذ العملية العسكرية في كرم أبو سالم	2006/6/25 - 2007/9/30	374	82

- تفاقت مأساة نحو 6000 مواطن من سكان القطاع، والذين كانوا قد علقوا على الجانب المصري من المعبر، وفي مدينتي رفح والعريش المصريتين، وذلك بعد أن قضوا نحو 50 يوماً في انتظار فتح معبر رفح البري من أجل

⁵ بتاريخ 2007/09/30 تمكن نحو 108 مواطناً من أهالي القطاع من العودة إلى بيوتهم عبر معبر رفح البري، وذلك في استثناء وحيد خلال هذه الفترة. وقد عاد هؤلاء بالفعل إلى ذويهم، ومعظمهم من المحسوبين على حركة، والذين رفضوا العودة عبر معبر العوجا- بيت حانون (إيرز)، بدعوى أنهم مطلوبون لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.

عودتهم إلى بيوتهم في مدن قطاع غزة. وبتاريخ 2007/7/29 سمحت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لنحو 100 فلسطينياً منهم بالعودة إلى القطاع، وذلك عن طريق معبر العوجا التجاري، شرق معبر كرم أبو سالم على الحدود المصرية الإسرائيلية. وقد وصلوا إلى قطاع غزة عن طريق معبر بيت حانون (إيريز). وقد استمر دخول العالقين، وعلى مدار 10 أيام، خلال الفترة من 7/29 ولغاية 2007/8/9. وبتاريخ 2007/8/13 سمحت السلطات المحتلة بدخول 33 فلسطينياً عبر نفس الطريق (معبر العوجا- إيريز)، ولم يتبق في الجانب المصري سوى نحو مائة فلسطيني، حيث رفضوا العودة في حينه عبر معبر إيريز، وذلك خوفاً من قيام قوات الاحتلال باعتقالهم.

• جدير بالذكر أن العالقين، وبينهم نحو 1200 مريض، كانوا قد عاشوا ما يزيد عن 45 يوماً تحت وطأة العوز والحاجة للغذاء والدواء والمأوى الملانم، وفي ظل ظروف حياتية بالغة القسوة. وكان هؤلاء المسافرين قد غادروا القطاع إلى مصر والخارج عبر معبر رفح الحدودي، وذلك من أجل العلاج، الدراسة، زيارة الأقارب أو لأغراض العمل. وكان من بينهم أيضاً منات العائلات الفلسطينية، المقيمة في الخارج، والذين كانوا قد وصلوا إلى مصر في طريقهم لزيارة أهلهم وذويهم في قطاع غزة. كما كان بينهم منات من المرضى الذين امضوا فترة علاجهم، أو أجريت لهم عمليات جراحية، ونفذت نقودهم جراء طول فترة إقامتهم. وقد تعرض هؤلاء إلى مخاطر حقيقية على حياتهم وصحتهم لانعدام أبسط مقومات الحياة، وعدم مقدرتهم على توفير احتياجاتهم من الغذاء والدواء.

• وقد توفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5 مواطنين من سكان القطاع، وبذلك ارتفع عدد الذين توفوا، في المستشفيات والمدن المصرية القريبة من المعبر، ومنذ إحكام إغلاق المعبر بتاريخ 2007/6/10، بين صفوف الفلسطينيين الذين كانوا عالقين في مصر، إلى 20 مواطناً ومواطنة. وقد أعاققت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي دخول جثامين المتوفين لعدة أيام قبل أن تسمح بدخولها عبر معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، وذلك خلافاً لنص اتفاقية المعابر، الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية في يوم 2005/11/25. والجدول التالي يوضح أسماءهم وتاريخ دخولهم إلى القطاع.

جدول بحالات الوفاة من سكان القطاع الذين علقوا في مصر خلال الفترة التي يغطيها التقرير

الرقم	الاسم	العمر	مكان السكن	تاريخ الوفاة في مصر	تاريخ دخول الجثمان إلى القطاع	ملاحظات
1	سناء احمد شنن (شلحة)	29 عاماً	بلدة جباليا	2007/7/17م	2007/7/18م	مريضة
2	وفاء حمدي الجعل	41 عاماً	مدينة غزة	-	2007/7/19م	مريضة
3	احمد رمضان الخطيب	43 عاماً	مدينة رفح	2007/7/28م	2007/7/31م	مريض
4	عبد الرحمن إسماعيل لبد	17 عاماً	بيت لاهيا	2007/8/5م	2007/8/7م	مريض
5	فاطمة موسى عبيد	54 عاماً	مخيم النصيرات	2007/8/10م	2007/8/12م	مريضة

• نتيجة لاستمرار إغلاق معبر رفح البري، لا يزال أكثر من 7500 مواطن من سكان قطاع غزة يعانون من استمرار منعهم من السفر إلى الخارج. ومن بين هؤلاء نحو 2500 طالب وطالبة مسجلين في الجامعات الأجنبية في دول الخارج، ومن بين هؤلاء أيضاً ما يزيد عن 500 حالة مرضية بحاجة ماسة للعلاج في الخارج. ويعاني هؤلاء المرضى من تردي أوضاعهم الصحية في ظل تأخير تلقيهم العلاج المناسب لأمراضهم. ويكابد العديد من العالقين في القطاع المصير المجهول، والخوف من فقدان مصادر رزقهم، حيث يعملون في الخارج، وإقاماتهم في البلدان التي يعملون بها أوشكت على الانتهاء.

معبر بيت حانون " إيرز "

استمر إغلاق معبر بيت حانون (إيرز) طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، بحيث أغلق لمدة 77 يوما إغلاقا كلياً أمام تنقل المواطنين الفلسطينيين، ليرتفع عدد أيام الإغلاق منذ بداية العام إلى 273 يوما. وقد سمحت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لبعض الفئات باجتياز المعبر. وتتنحصر هذه الفئات في عدد محدود من التجار لا يتجاوز 400 تاجر، وبعض العاملين في المنظمات الدولية ممن يحملون تصاريح تسمح لهم باجتياز المعبر، وبعض الحالات الإنسانية من المرضى والمصابين.

- وفي منتصف شهر أغسطس أعلنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عن السماح لأعداد محدودة من مواطني القطاع للسفر إلى الخارج، عبر معبر بيت حانون (إيرز)- معبر العوجا، على الحدود المصرية الإسرائيلية. وأعلنت أنها ستسمح بسفر عدد من مواطني القطاع، عبر أفواج يتم التنسيق بشأنها مع السلطة الفلسطينية. وقد بادر آلاف من المواطنين العالقين لتسجيل أسمائهم في مكاتب وزارة الشؤون المدنية بغزة، معظمهم ممن يعملون في الخارج، الطلاب والمرضى الذين يحتاجون للعلاج في الخارج. وقد سلم مندوبي وزارة الشؤون المدنية قوائم بالراغبين في السفر إلى مكتب الارتباط الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز).

- منذ 2007/08/26 وحتى 2007/09/18 أصدرت سلطات الاحتلال قوائم بخمسة أفواج للتوجه إلى معبر بيت حانون (إيرز)، وفي أيام مختلفة. وقد ضمت الأفواج الأربعة الأولى 625 شخصاً فقط. وقد تم تنظيم سفر هذه الأفواج بطريقة بطيئة جداً، عانى فيها المواطنون من تأخير لعدة ساعات على معبر بيت حانون (إيرز). وتعرض العشرات منهم للاستجواب والتحقيق والابتزاز من قبل ضباط الأمن الإسرائيليين على المعبر. ورغم ذلك فقد أعادت سلطات الاحتلال 101 شخصاً من بينهم، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها الأسباب الأمنية بعد مقابلة الأشخاص لضباط جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، أو بحجة عدم إضافة الأبناء في بطاقة هوية الأب أو الأم. كما أعادت السلطات المصرية 67 مواطناً ومواطنة آخرين لعدم وجود التأشيرات اللازمة للمسافرين أو انتهاء إقاماتهم.

- كان بعض من هؤلاء المسافرين متوجهاً إلى الأردن للدراسة أو العلاج، ولم تسمح سلطات الاحتلال لهم بالسفر عبر معبر الكرامة، على الحدود الفلسطينية الأردنية. وتكبد هؤلاء عناء السفر والانتظار لعدة أيام في مصر بعد أن جرى ترحيلهم إلى المطارات المصرية، تمهيداً لسفرهم إلى المملكة الأردنية. جدير بالذكر أن الطريق من معبر بيت حانون (إيرز) إلى معبر الكرامة، على الحدود الفلسطينية الأردنية تستغرق نحو 90 دقيقة فقط، الأمر الذي عكس إصرار السلطات المحتلة على إذلال وامتهان كرامة المسافرين، وتسببت في مزيد من التعب والإرهاق لهم.

- رغم إصدار سلطات الاحتلال للفوج الخامس من الراغبين في السفر، والذي كان يضم أسماء 186 مواطناً ومواطنة، غير أن سلطات الاحتلال أعادت هذا الفوج بالكامل، وذلك بتاريخ 2007/09/18، وذلك لذرائع أمنية وفقاً لإدعاءاتها. وبذلك لم يتجاوز عدد من سافروا فعلياً من بين الأفواج الخمسة، والتي تضم 811 مواطناً ومواطنة سوى 457 مواطناً ومواطنة فقط، وذلك خلال فترة امتدت لأكثر من ثلاثة أسابيع. إن بطء هذه الإجراءات يشير إلى استمرار معاناة العالقين من أبناء القطاع، ويزيد من مخاوفهم بفقدانهم فرص عملهم في الخارج، أو ضياع إقاماتهم وفقدان المنافع من الطالبات والطلاب للعام الدراسي الحالي في جامعاتهم في الخارج. والجدول التالي يوضح عدد المسافرين الذين وصلوا إلى معبر بيت حانون (إيرز)، وعدد من تمكن من السفر فعلياً والوصول إلى الأراضي المصرية:

جدول بعدد المسافرين الذين وصلوا معبر بيت حانون (إيريز)، وعدد من المسافرين فعلياً

التاريخ	عدد المسافرين وفقاً للقوائم والذين وصلوا معبر إيريز	عدد المسافرين الذين أعيدها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية	عدد المسافرين الذين أعيدها من قبل السلطات المصرية	عدد المسافرين فعلياً
2007/8/26	102	25	00	77
2007/8/30	164	15	25	124
2007/9/4	179	31	12	136
2007/9/6	180	30	30	120
2007/9/18	186	186	00	00

- على صعيد الحالات الإنسانية، عرقلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير مرور عشرات المرضى عبر المعبر، ونتيجة لذلك لم يتمكن سوى عدد محدود من مرضى القطاع من اجتياز معبر بيت حانون " إيريز " للعلاج في مستشفيات إسرائيل والضفة الغربية، بمعدل يومي لا يتجاوز 20 حالة يوميا. جدير بالذكر أن المرضى الذين يتقدموا بطلبات للعلاج في مستشفيات إسرائيل والضفة الغربية يعانون أمراضا خطيرة، وغير قادرين على التوجه للعلاج في المستشفيات المصرية بسبب الإغلاق المستمر لمعبر رفح. وهم بحاجة ماسة للعلاج من أمراض مختلفة لا يتوفر علاج في مستشفيات القطاع.
- ويضطر المرضى الذين يسمح لهم بدخول المعبر، إلى الانتظار لساعات طويلة وسط إجراءات مرور معقدة، يخضعوا خلالها لعمليات تفتيش دقيقة ومهينة بكرامة الإنسان. ويتكبد المرضى تكاليف مالية إضافية لاستئجارهم سيارات إسعاف إسرائيلية لنقلهم من المعبر إلى المستشفيات المحولون إليها، بعد أن واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سيارات الإسعاف الفلسطينية من المرور بالمرضى عبر المعبر. وكان عدد المرضى المسموح لهم بدخول إسرائيل للعلاج يصل إلى نحو 50 حالة مرضية قبل نحو العام، تم تقليصهم تدريجيا.
- وقد تعرض العديد من المرضى لعمليات إبتزاز على أيدي ضباط من أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومساومات خلال عمليات استجوابهم على المعبر. وقد ساوم ضباط الأمن العديد من الحالات المرضية على منحهم تصاريح دخول للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية مقابل تعاون هؤلاء المرضى مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وذلك عبر تقديمهم لمعلومات تجسسية.
- بتاريخ 2007/8/15 اعتقلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المواطن ناهض احمد الشيخ خليل، 40 عاما، وذلك أثناء توجهه إلى مستشفى المقاصد الخيرية في القدس للعلاج، عبر معبر بيت حانون " إيريز"، وذلك دون إبداء أي أسباب. وكان المريض يعاني من تدهور في حالته الصحية، حيث يعاني كسر في الفقرات القطنية وعظام الحوض، وقد حصل على تصريح مرور للعلاج في مدينة القدس.
- بتاريخ 2007/8/15 توفي المواطن علي شحادة خلف عليان، 52 عاما، بسبب رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي منحه تصريح دخول لإسرائيل إلى مستشفى ايلخوف، وذلك للعلاج ومتابعة حالته الصحية. وكان المريض المتوفي يعاني من ورم سرطاني في القنوات المرارية، وكان قد أجرى عملية جراحية قبل عام ونصف العام في المستشفى نفسه. وقد حدد له موعد من قبل المستشفى لمتابعة حالته الصحية، حيث تقدم بتاريخ 2007/8/1 بطالب للحصول على تصريح لدخول إسرائيل للتوجه إلى المستشفى، إلا أنه تلقى رفضا إسرائيليا لطلبه بتاريخ 2007/8/6، حال دون تمكنه من الوصول إلى المستشفى. وكرر محاولته أملا في الحصول على تصريح، وتقدم بطلب جديد بتاريخ 2007/8/9، وقبل أن يتلقى ردا تدهورت صحته وتوفي على اثر ذلك. جدير بالذكر أن المركز الفلسطيني لحقوق

الإنسان، ورابطة أطباء لحقوق الإنسان، تدخلا، بتاريخ 2007/8/13، لدى الجهات المختصة، من أجل السماح للمريض بالدخول إلى إسرائيل للعلاج خشية تدهور حالته. غير أن المريض توفي قبل أن يسفر ذلك عن أية نتائج.

وبتاريخ 2007/09/24 أوقفت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي نحو 150 شخصاً، من بينهم من يحملون تصاريح دخول صادرة للمنظمات الدولية، وعدد من المرضى على المعبر لأكثر من 10 ساعات. وقد قام ضباط الأمن المتواجدين على المعبر باستجواب الغالبية من المسافرين إلى الضفة الغربية، وحتى ساعات متأخرة استمرت بعد الثامنة ليلاً. وتكبد المسافرون عناء إضافياً، خاصة بعد يوم طويل من الصيام، وتأخرهم عن موعد الإفطار بنحو ساعتين ونصف. وأعادت السلطات المحتلة نحو 130 شخصاً بدعوى الأسباب الأمنية، ورغم حيازتهم تصاريح الدخول الصادرة عن تلك السلطات نفسها، ولم تسمح سوى لنحو 20 شخصاً بالمرور. وقد عانى عدد من المرضى من الانتظار الطويل داخل معبر بيت حانون (إيريز)، حيث لم يكن يسمح لهم بالعودة إلا لحين الإنتهاء من الإجراءات الأمنية.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير حرمت قوات الاحتلال الفئات المسموح لها باجتياز المعبر بصورة استثنائية من اجتيازه عدة مرات. وفيما يلي جدولاً بأيام الإغلاق:

التاريخ	سبب المنع	ملاحظات
2007/9/12	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/13	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/14	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/15	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/20	لم تحدد الأسباب	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/21	لم تحدد الأسباب	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/22	لم تحدد الأسباب	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/23	لم تحدد الأسباب	سمح لثمانية مرضى باجتياز المعبر، وبعض العاملين في المنظمات الدولية، ومنع التجار.
2007/9/26	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/27	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/28	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/29	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر
2007/9/30	الأعياد اليهودية	منع كافة الفئات من اجتياز المعبر

- لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تمنع زيارة المعتقلين من أبناء القطاع من قبل ذويهم، وذلك للأسبوع الحادي عشر على التوالي. جدير بالذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الجهة المسؤولة عن تنظيم زيارات أهالي المعتقلين، وكانت تنظم برنامج زيارة أهالي المعتقلين من أبناء القطاع إلى السجون الإسرائيلية حتى منتصف حزيران الماضي. ومن جهة أخرى تواصل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منع أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين، وخصوصاً المحسوبين على حركة حماس من التنقل بين الضفة والقطاع، عبر معبر بيت حانون (إيريز).

ثانياً: المعابر التجارية (حركة الصادرات والواردات)

معبر المنطار " كارني "

أغلق المعبر التجاري، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لمدة 66 يوماً بشكل كلي، ولمدة 11 يوماً بشكل جزئي. وقد شكلت فترة الإغلاق هذه أعلى نسبة في عدد أيام إغلاقه، سواء كلياً أو جزئياً، وذلك منذ بداية العام 2007، وقياساً بالفترات السابقة. فقد بلغت نسبة أيام الإغلاق الكلي 41.7% من إجمالي عدد الأيام، فيما بلغ نسبة أيام الإغلاق الجزئي 17.6% من إجمالي عدد الأيام. ويعود ذلك إلى استمرار إغلاقه منذ 2006/6/13 بصورة متواصلة أمام صادرات وواردات القطاع من السلع التجارية، ويرتفع بذلك عدد أيام إغلاق المعبر، ومنذ بداية العام الحالي إلى 114 يوماً إغلاقاً كلياً، و 48 يوماً إغلاقاً جزئياً. وقد خلف ذلك تأثيراً كارثياً على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية لقطاع غزة. وخلال الفترة التي سمحت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فيها بتشغيل المعبر لساعات محدودة، لم تسمح سوى بمرور توريدات من حبوب القمح، الدقيق والأعلاف. وفيما يلي جدولاً بأيام التشغيل والكميات الواردة إلى القطاع:

التاريخ	ساعات عمل المعبر	نوع البضائع الواردة إلى القطاع
2007/7/23	10 صباحاً - 3:30 مساءً	2440 طن قمح
2007/7/30	10 صباحاً - 5 مساءً	2820 طن قمح وحبوب وأعلاف
2007/8/6	9:30 صباحاً - 2 ظهراً	2574 طن قمح وأعلاف
2007/8/12	10:30 صباحاً - 4 مساءً	2335 طن قمح وحبوب
2007/8/21	9:30 صباحاً - 4 مساءً	2560 طن حبوب وأعلاف
2007/9/3	9:30 صباحاً - 4 مساءً	61 شاحنة حبوب و قمح وأعلاف
2007/9/6	9 صباحاً - 4 مساءً	60 شاحنة قمح وأعلاف
2007/9/10	9:30 صباحاً - 4 مساءً	60 شاحنة حبوب و قمح وأعلاف
2007/9/20	10 صباحاً - 3:30 مساءً	62 شاحنة حبوب و قمح وأعلاف
2007/9/24	10 صباحاً - 3:30 مساءً	72 شاحنة حبوب و قمح وأعلاف
2007/9/25	10 صباحاً - 3:30 مساءً	62 شاحنة حبوب و قمح وأعلاف

- أدى، ولا يزال، استمرار إغلاق المعبر على هذا النحو، أو تشغيله لساعات محدودة، إلى شل حياة السكان المدنيين. كما عرض القطاع بأكمله إلى أزمة إنسانية، ما يزال يخشى من نتائجها على حياة سكانها. فقد شهدت أسواق القطاع نقصاً خطيراً في المواد الغذائية الأساسية، خاصة الألبان، الدقيق، الأدوية وبودرة حليب الأطفال، ما أثار أزمة لدى السكان خلفت أعباءً إضافية عليهم. كما تعرضت أسواق القطاع إلى إختفاء المئات من السلع والبضائع الأخرى، واللازمة في كافة القطاعات، كموايد البناء وقطع غيار السيارات والأجهزة الالكترونية وقطع غيارها. ونتيجة لذلك تعرضت أسواق القطاع إلى حالة من الركود والكساد، حيث اختفت العديد من البضائع منها، فيما شهدت موجة خيالية من إرتفاع الأسعار، وصلت إلى خمسة أضعاف لبعض أنواع السلع، كموايد البناء. وفي المقابل شهدت أسعار السلع الأساسية الغذائية موجة من الارتفاع غير المسبوق، نظراً لغياب المعروض منها وزيادة الطلب عليها. وقد ارتفعت أسعار الحليب، الأجبان، حليب الأطفال، زيت الطعام، السكر، الدقيق، الأرز، الغاز المنزلي والتبغ، وبنسب تراوحت بين 20% - 80% من أسعارها قبل تشديد إجراءات الحصار.
- خلف استمرار إغلاق المعابر، وخاصة معبر المنطار " كارني " دماراً لاقتصاد القطاع، وهدد بانحيار القطاع الخاص فيه، بسبب التوقف المستمر لحركة الصادرات والواردات من وإلى القطاع. وانعكس ذلك سلباً بشكل كبير على أنشطة مختلف القطاعات التشغيلية والإنتاجية. فقد أوقفت ما يزيد عن 85% من مصانع وشركات

القطاع التي كانت تعمل في حزيران 2005 أنشطتها الإنتاجية⁶، وخفضت 15% من المؤسسات طاقتها الإنتاجية إلى نصف قدرتها، بسبب عدم دخول القطاع أية كمية من المواد الأولية اللازمة في الإنتاج والتصنيع. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج بنسبة تزيد عن 80%. واضطر معظم أرباب العمل إلى الاستغناء عن العاملين لديهم، علما بأن 35.000 موظف يعملون لدى القطاع الخاص، ما ينذر بارتفاع كبير في نسبة العاطلين على العمل، خاصة إذا أضيف إليهم المتعطلين عن العمل في قطاع الإنشاءات والتعمير، بسبب النقص الشديد في الاسمنت ومواد البناء الأساسية في أسواق القطاع، والبالغ عددهم نحو 35.000 عامل من أصل 42.000 عامل يعملون في هذا القطاع⁷.

• تسبب إغلاق معبر المنطار "كارني" في خسائر فادحة لقطاع الصناعات في قطاع غزة، خاصة للمصانع التي كانت تعمل وتعتمد في تسويق منتجاتها على التصدير. فقد بلغت خسائر مصانع الخياطة في القطاع نحو 8 ملايين دولار شهرياً، فيما تعطل نحو 25 ألف عامل عن أعمالهم بسبب التوقف الكلي لتلك المصانع⁸. فيما بلغت خسائر قطاع إنتاج الأثاث المكتبي، ومنذ إغلاق المنطار (كارني) منذ منتصف حزيران الماضي، أكثر من 12 مليون دولار. ويتراكم حالياً في تلك المصانع أكثر من 400 حاوية محملة بالبضائع المعدة للتصدير، والتي تنتظر أن تسمح بتصديرها سلطات الاحتلال. وتقدر قيمة تلك البضائع بنحو 8 مليون دولار، وفي المقابل توقف جراء ذلك نحو 8 آلاف عامل كانوا يعملون في هذا القطاع⁹.

• وشكل قرار اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً ضربة جديدة لمختلف مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص المعتمدة على السوق الإسرائيلية. فقد جاء القرار لينهي علاقة المنتج الفلسطيني في قطاع غزة مع كافة الأسواق الخارجية. وبموجب هذا القرار، وجراء السيطرة الإسرائيلية على كافة المعابر الحدودية للقطاع ومواصلة إغلاقها، ستنتهي العلاقة التجارية بين قطاع غزة والأسواق الخارجية، ما سيخلف خسائر فادحة على الاقتصاد الفلسطيني في القطاع. وقد جاء هذا القرار في أعقاب طلب سلطات الاحتلال لسلطة الجمارك الإسرائيلية أن توقف تخليص جميع الحاويات المتجهة إلى قطاع غزة، وبغض النظر إن كانت على وشك التخليص فعلياً، أو إن كانت في طريق وصولها لأي ميناء من الموانئ الإسرائيلية. وقد حذف الرقم الجمركي الخاص بغزة من نظام الحاسوب الجمركي، في خطوة لتجميد جميع الإجراءات المتعلقة بجميع واردات وصادرات الشركات هناك¹⁰. ونتيجة لتلك الإجراءات ما تزال سلطات الاحتلال تحتجز نحو 750 حاوية لتجار من قطاع غزة، تقدر قيمة البضائع الواردة فيها بنحو 40 مليون دولار. ومن ناحية ثانية فقد تم تحويل مسار 950 حاوية بضائع أخرى إلى الضفة الغربية بعد أن تم تغيير بيانها الجمركي، من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وذلك عبر معابر الطيبة، بيتونيا والجلمة¹¹.

معبر نازل عوز

⁶ - قرار الحكومة الإسرائيلية الصادر بتاريخ 2007/6/21 الذي يقضي إيقاف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ساهم إلى حد كبير في ازدياد عدد المصانع التي توقفت عن العمل، أو خفضت طاقتها الإنتاجية، حيث حرم هذا القرار تجار القطاع من الاستيراد والتصدير مباشرة عبر الموانئ الإسرائيلية، ووضعهم أمام خيارات صعبة - هذا في حال فتح معبر المنطار "كارني" أمام الصادرات والواردات. فأما التوقف عن الاستيراد والتصدير، أو اللجوء للاستيراد والتصدير غير المباشر عن طريق كود الضفة الغربية، وهو ما يعني الازدياد الكبير في تكلفة البضائع والمواد الخام، نتيجة دخولها للضفة الغربية، واجتيازها عشرات الحواجز الإسرائيلية، مع احتمال تلف جزء كبير منها. انعكاس القرار المباشر كان من خلال قلة البضائع في القطاع، ونفاذ أنواع منها، وارتفاع أسعارها، وقد تسببت هذا الأسباب مجتمعة في توقف العديد من المصانع عن العمل، خاصة مع نفاذ المواد الخام، أو ارتفاع أسعارها، بحيث أصبحت العملية الإنتاجية غير مجدية اقتصادياً.

⁷ - تقرير حول أثر إغلاق المعابر على القطاع الخاص، إعداد المجلس التنسيقي للقطاع الخاص و مجلس التجارة الفلسطيني "بال تريد"، 2007/7/13.

⁸ - تصريح محمد أبو شنب، رئيس اتحاد مصانع الخياطة في قطاع غزة لجريدة الأيام، 2007/9/26.

⁹ - تصريح هشام العويني، رئيس اتحاد الصناعات الخشبية في قطاع غزة لجريدة الأيام، 2007/9/26.

¹⁰ - آثار إغلاق معابر قطاع غزة على التجارة الفلسطينية الأوربية، مجلس الشاحنين الفلسطينيين، سبتمبر 2007.

¹¹ - نفس المصدر.

عمل هذا المعبر، المخصص لواردات القطاع من المحروقات والغاز، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بطاقة متدنية جداً. وقد أغلق خلالها لمدة 37 يوماً إغلاقاً كلياً، ليرتفع بذلك عدد أيام إغلاقه كلياً، ومنذ بداية العام الحالي، إلى 74 يوماً. وإضافة لذلك فقد أغلق المعبر، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أمام توريد كل من مادتي السولار والبنزين لمدة 35 يوماً، و47 يوماً على التوالي. وفيما يلي جدولاً بالأيام التي أغلقت فيها المعبر دون ذكر أسباب، أو بذريعة الأسباب الأمنية:

التاريخ	التفاصيل	سبب الإغلاق
2007/7/27	منع دخول كافة أنواع المحروقات	دون ذكر أسباب
2007/7/28	منع دخول كافة أنواع المحروقات	دون ذكر أسباب
2007/7/29	منع دخول كافة أنواع المحروقات	دون ذكر أسباب
2007/8/1	منع دخول كافة أنواع المحروقات	دون ذكر أسباب
2007/8/16	منع دخول كافة أنواع المحروقات	أسباب أمنية
2007/8/17	منع دخول كافة أنواع المحروقات	أسباب أمنية
2007/8/18	منع دخول كافة أنواع المحروقات	أسباب أمنية

- قامت شركة دور ألون الإسرائيلية، التي تزود القطاع بالوقود والمحروقات، بوقف إمداداتها الخاصة بمحطة توليد الكهرباء إلى قطاع غزة، لمدة 12 يوماً. فبتاريخ 2007/8/19 أوقفت الشركة إمداداتها نتيجة امتناع الاتحاد الأوروبي عن تسديد ثمن الوقود للشركة الإسرائيلية الموردة. ونتيجة لهذا القرار توقفت محطة توليد الكهرباء عن العمل، بعد نفاذ الوقود اللازم لتشغيلها. وظهرت أزمة نقص خطير في الطاقة الكهربائية في مدن القطاع، عاش خلالها جزء كبير من سكانه ظلاماً دامساً لأكثر من أسبوع. جدير بالذكر أنه لا يوجد مخزوناً إستراتيجياً من المحروقات لدى محطة التوليد، حيث يتم استهلاك الكميات الواردة يوم بيوم، ما يعني أن انقطاع التوريدات ليوم واحد تؤدي إلى توقف عمل المحطة، وبالتالي قطع الكهرباء عن أجزاء كبيرة من قطاع غزة.
- وبتاريخ 2007/9/13 أوقفت شركة دور ألون الإسرائيلية توريدها للوقود الخاص بمحطة توليد الكهرباء بسبب تراكم مستحقاتها لدى الشركة الفلسطينية. وفي اليوم التالي 2007/9/14 استأنفت الشركة تزويد القطاع بكميات محدودة من احتياجاته الأساسية وليوم واحد فقط، حيث أوقفت الشركة، بتاريخ 2007/9/15، توريداتها من الوقود للقطاع لمدة 5 أيام متواصلة، وذلك حتى يوم 2007/9/20. يذكر أن القطاع بحاجة إلى 200 طن من الغاز يومياً، و350 ألف لتر سولار، و80 ألف لتر بنزين، و500 ألف لتر وقود طاقة.

معبر صوفا

أغلق المعبر الوحيد المخصص لتزويد القطاع بمادة الحصى ومواد البناء، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لمدة 77 يوماً إغلاقاً كلياً أمام واردات القطاع. ويستثنى من ذلك فتحه جزئياً لمدة 26 يوماً لإدخال المساعدات والمعونات الغذائية، علماً بأن هذه المواد كانت تدخل في العادة من معبر المنطار (كارني). وبذلك ارتفع عدد أيام الإغلاق الكلي للمعبر منذ بداية العام الحالي إلى 212 يوماً.

- قوات الاحتلال أغلقت المعبر إغلاقاً كلياً منذ يوم 2007/6/15، ومنعت إدخال مادة الحصى ومواد البناء من خلاله، أسوة بمعابر القطاع المغلقة. وسمحت قوات الاحتلال، خلال الفترة التي فتح فيها المعبر جزئياً، بإدخال نحو 3172 شاحنة عبر المعبر، وكانت محملة بالمواد الغذائية لصالح تجار محليين، بالإضافة إلى 23 شاحنة محملة بالدقيق والأرز والعدس والحمص لصالح الاونروا.

- انعكس الإغلاق المستمر لمعبر صوفا، المخصص لواردات القطاع من الحصمة ومواد البناء، بشكل سلبي على أداء قطاع البناء والإنشاءات. فقد أدى عدم دخول أي كمية من مادة الحصمة ومستلزمات البناء إلى ارتفاع أسعارها لقلّة الكميات المعروضة منها في أسواق القطاع. كما أدى النقص الشديد في تلك المواد الأولية إلى إعاقة تنفيذ عدة مشاريع حكومية وأهلية، وتوقف العمل في العديد منها. كما توقف العمل في العديد من مشاريع الإنشاء الإسكان. وقد خلف ذلك توقفاً شبه شامل عن العمل في قطاع الإنشاءات، وخاصة مشاريع بناء الوحدات السكنية لأصحاب المنازل المدمرة، والتي تزيد عن 2000 شقة سكنية في محافظتي رفح وخان يونس. وقد نجم عن ذلك توقف آلاف العمال الذين كانوا يعملون في تلك المشاريع.

معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم"

استخدم المعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما استخدم المعبر لإدخال البضائع لتجار القطاع المحليين بسبب استمرار إغلاق معبر المنطار (كارني)، وهو المعبر التجاري الوحيد في قطاع غزة.

- أغلق المعبر خلال هذه الفترة لمدة 52 يوماً إغلاقاً كلياً، ليرتفع عدد أيام إغلاقه كلياً، منذ بداية العام، إلى 206 أيام. وفتح المعبر جزئياً ولساعات محدودة لمدة 25 يوماً، سمحت خلالها قوات الاحتلال بإدخال 66 شاحنة محملة بالمواد الغذائية المقدمة للشعب الفلسطيني، عن طريق برنامج الغذاء العالمي WFP، ولصالح CHF والاونروا. كما دخل القطاع عن طريق المعبر 7 شاحنات أدوية لصالح وزارة الصحة، و471 شاحنة لصالح تجار محليين محملة بالألبان، اللحوم المجمدة، المواد الغذائية، الفواكه والقرطاسية.
- قامت سلطات الاحتلال بمحاولات جادة لإجبار الجانب الفلسطيني على استخدام معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم" بدلاً من معبر المنطار "كارني" التجاري، لإدخال البضائع إلى قطاع غزة. وهي تضغط فعلياً في اتجاه ذلك، وذلك عبر مواصلة إغلاقها لمعبر المنطار (كارني)، وما خلفته تداعيات النقص الخطير في إمدادات سكان القطاع باحتياجاتهم من المواد الغذائية والأدوية، والتي كانت تورد إليه عبر معبر المنطار. وفي المقابل يتكدس في مصانع قطاع غزة كميات كبيرة من المنتجات، وهي معدة للتصدير وكانت يتم إدخالها عبر معبر المنطار (كارني) قبل تشديد إجراءات الحصار وإغلاق المعابر الحدودية.
- وفي إطار تشديد القيود، وتكريس الاعتماد على معبر كرم أبو سالم عوضاً عن معبر المنطار، حددت سلطات الاحتلال المواد التي يسمح بدخولها إلى القطاع عبر معبري كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، وصوفا بتسعة مواد أساسية هي: الدقيق، السكر، الحليب ومشتقاته، الأرز، ملح الطعام، زيت الطعام، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية.

أثر الإغلاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

خلفت سياسة سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، المتمثلة في الحصار المشدد وإغلاق المعابر، أثراً خطيراً على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية كما تركت أثراً كارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية عامة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرّب. لقد مست سياسة الحصار وأثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات

غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

ولقد أدت تلك الانتهاكات، والتي شكلت عقاباً جماعياً للسكان المدنيين، إلى تدهور كارثي وغير مسبوق في الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، ومثلت نمطاً جديداً من أنماط محاربة السكان في وسائل عيشهم الخاصة. ونتج عن ذلك تدهور خطير في قطاعات الصحة، التعليم، العمل، وفي مستويات المعيشة المناسبة، وفي الحق في التنمية. كما أدت إلى ارتفاع خطير في معدلات البطالة والفقر المدقع بين الفلسطينيين الذين أصبحوا غير قادرين على توفير الغذاء والدواء والخدمات الأساسية لعائلاتهم. ويمكن القول أن حصاد سبعة أعوام من الحصار المشدد، وإغلاق المعابر كانت دماراً لحياة السكان الفلسطينيين المدنيين، وخنقاً كلياً للاقتصاد الفلسطيني وأي محاولات لإسعافه وتطويره بعد أن تعرضت القطاعات الرئيسية فيه إلى عمليات تدمير شاملة بواسطة الآلات الحربية للقوات المحتلة. وفيما يلي أبرز تلك الآثار:

الحق في الصحة

عانت المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من نقص شديد في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية اللازمة لرعاية وعلاج المرضى، وخاصة أولئك الذين عانوا وما يزالون من أمراض مزمنة وأمراض خطيرة. وانعكس إغلاق معابر القطاع الحدودية على كفاءة أداء وعمل القطاع الصحي لعدة أسباب أهمها:

- النقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبية، ونفاذ بعض أنواعها الضرورية اللازمة للمرضى من ذوي الأمراض الخطيرة كالسرطان والصرع، والفشل الكلوي، ما عرض حياة مئات المرضى للخطر المتزايد.
- صعوبة تحويل الحالات الحرجة من مرضى القطاع إلى مستشفيات الضفة الغربية، وإسرائيل، فضلاً عن عدم القدرة على تحويلهم إلى جمهورية مصر العربية بسبب إغلاق معبر رفح البري المستمر.
- تدهور أوضاع المرضى في طريق عودتهم من المستشفيات المصرية بسبب إغلاق معبر رفح الحدودي، ما أدى إلى وفاة خمسة منهم في الجانب المصري من المعبر.
- وانعكس إغلاق المعابر سلباً على القطاع الصحي برمته، فعلاوة على حرمان المرضى من ذوي الحالات الخطيرة، من حقهم في تلقي العلاج في الخارج، تشهد المستشفيات والمراكز الطبية في القطاع نقصاً خطيراً في أنواع عديدة من الأدوية الضرورية اللازمة لذوي الأمراض المستعصية والأدوات الطبية المساعدة. مستشفى الشفاء أكبر مجمع طبي في القطاع، بحاجة ماسة وضرورية لـ 140 نوع من الدواء والأدوات الطبية ومستحضراتها، وذلك بعد نفاذ، أو قرب نفاذ أرصدها في المستودعات المركزية للإدارة العامة للصيدلة فيه.¹²
- كما شهدت صيدليات القطاع نفاذ ما يزيد عن 20 مستحضراً طبياً من الأدوية الضرورية للمرضى، خصوصاً لمرضى الضغط، هشاشة العظام، حساسية وضغط العين، السكر والتهابات الأذن. وكان بعض هذه الأدوية قد نفذ منذ ستة أشهر، فيما يخشى أن يزداد عدد الأصناف التي نفذت أرصدها نظراً لمحدودية كميات الأدوية المسموح بإدخالها وفي أضيق نطاق، ما يعني أن القطاع الصحي سيتدهور بشكل أخطر في حال استمرار إغلاق المعابر.
- نتيجة لاستمرار إغلاق المعابر الخاصة بحركة وتنقل الأفراد، يعاني المرضى من ذوي الحالات الحرجة في قطاع غزة، ظروفًا صحية سيئة. ويوجد في قطاع غزة ما يزيد عن 500 حالة مرضية بحاجة ماسة للعلاج في الخارج بحسب مصادر وزارة الصحة. ويعاني هؤلاء المرضى من تردي أوضاعهم الصحية في ظل تأخير تلقيهم العلاج المناسب لأمراضهم، لنقص الإمكانيات اللازمة في مستشفيات القطاع. ويكابد العديد من هؤلاء المصير المجهول، بسبب استمرار إغلاق معبر رفح الحدودي، سبيل علاجهم في المستشفيات المصرية، والقيود المفروضة على معبر بيت حانون "إيريز" سبيل علاجهم في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية.
- خلال الفترة التي يغطيها التقرير علق على الجانب المصري من معبر نحو 1200 مريضاً، عاشوا ما يزيد عن 45 يوماً تحت وطأة العوز والحاجة للغذاء والدواء والمأوى الملئ، وفي ظل ظروف حياتية بالغة القسوة، بعد أن نفذت

¹² -زيارة ميدانية لمركز إلى المستودعات المركزية للإدارة العامة للصيدلة في مجمع دار الشفاء الطبي.

نقودهم جراء طول فترة إقامتهم، وتعرضت حياتهم وصحتهم لخطر حقيقي بسبب انعدام أبسط مقومات الحياة، وعدم مقدرتهم على توفير احتياجاتهم العلاجية الأساسية. وكان هؤلاء المرضى قد غادروا القطاع إلى مصر والخارج، عبر معبر رفح الحدودي، من أجل العلاج، وإجراء العمليات الجراحية المعقدة، التي لا تستطيع مستشفيات القطاع القيام بها لنقص الإمكانيات المتاحة. وبعد نحو شهر ونصف من تفاقم أزمة المرضى، ومعهم بقية العالقين، الذين بلغ عددهم نحو 6000 مواطن، سمح بدخولهم إلى القطاع عن طريق معبر العوجا، ووصولاً إلى معبر بيت حانون (إيريز).

- معاناة المرضى بدأت في الظهور من جديد بعد إغلاق معبر العوجا بتاريخ 2007/8/14، الذي تم تشغيله مؤقتاً بديلاً عن معبر رفح، حيث تدفق عشرات المرضى، الذين يتلقون علاجاً في المستشفيات المصرية، وأنهوا فترة علاجهم، أو ممن أجريت لهم عمليات جراحية في المستشفيات الخارجية، إلى مدينتي رفح والعريش المصريتين على أمل أن يسمح لهم بالعودة إلى القطاع.
- وعلى معبر بيت حانون " إيريز " عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مرور عشرات المرضى للمستشفيات في الضفة الغربية وإسرائيل. ونتيجة لذلك لم يتمكن سوى عدد محدود من مرضى القطاع من اجتياز المعبر للعلاج في مستشفيات إسرائيل والضفة الغربية، وبمعدل يومي لم يتجاوز 20 حالة يومياً. جدير بالذكر أن المرضى الذين يتقدمون بطلبات للعلاج في مستشفيات إسرائيل والضفة الغربية يعانون أمراضاً خطيرة، وغير قادرين على التوجه للعلاج في المستشفيات المصرية بسبب الإغلاق المستمر لمعبر رفح. وهم بحاجة ماسة للعلاج من أمراض مختلفة لا يتوفر علاجها في مستشفيات القطاع.
- واضطر المرضى الذين سمح لهم بدخول المعبر إلى الانتظار لساعات طويلة وسط إجراءات مرور معقدة، خضعوا خلالها لعمليات تفتيش دقيقة ومهينة بكرامة الإنسان. كما تكبدوا تكاليف مالية إضافية لاستئجارهم سيارات إسعاف إسرائيلية كي تنقلهم من المعبر إلى المستشفيات المحولين إليها. ويعود ذلك لاستمرار السلطات المحتلة في منع سيارات الإسعاف الفلسطينية من المرور بالمرضى عبر المعبر. وكان عدد المرضى المسموح لهم بدخول إسرائيل للعلاج يصل إلى نحو 50 حالة مرضية قبل نحو العام، وتم تقليص عددهم بشكل تدريجي.
- ويتعرض المرضى على معبر بيت حانون لممارسات تعسفية، كان آخرها تعرض أحد المرضى للاعتقال برغم حالته الصحية المتدهورة، فقد اعتقلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتاريخ 2007/8/15، المواطن ناهض أحمد الشيخ خليل، 40 عاماً، أثناء توجهه إلى مستشفى المقاصد الخيرية في القدس للعلاج، عن طريق معبر بيت حانون " إيريز "، وذلك دون إبداء أي أسباب.

أثر الحصار على الحق في التعليم

أدت سياسة تشديد الحصار الشامل، الذي بدأت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة، وقطاع غزة خاصة منذ العام 1996، إلى إنتهاك حق الفلسطينيين في التعليم، وفرض سياسة تجهيل رسمية على كافة السكان. وقد سعت تلك السلطات إلى عزل مؤسسات التربية والتعليم في الضفة الغربية عن مؤسسات القطاع، وذلك عبر فرض وتشديد جملة من القيود والإجراءات المتعاقبة على حركة وتنقل الطلبة والطالبات، والتي أدت في محصلتها إلى منع وصول طلبة وطالبات قطاع غزة إلى المؤسسات التعليمية، بما فيها الجامعات والمعاهد، في الضفة الغربية بشكل كلي. وقد شملت تلك الإجراءات رفض منح الطلبة والطالبات الغزيين تصاريح المرور اللازمة لحركتهم وتنقلهم من القطاع إلى جامعاتهم ومعاهدهم في مدن الضفة الغربية. ووصلت حد ترحيل من تبقى منهم إلى قطاع غزة بعد أن جرى اعتقالهم والتحقيق معهم والاعتداء عليهم. وجراء تلك السياسة المنهجية التي اتبعتها سلطات الاحتلال الحربي

الإسرائيلي مع طلبة قطاع غزة الدارسين في الضفة الغربية فقد تناقص عددهم بشكل خطير. وبعد أن كان عددهم يشكل ما نسبته 25% من إجمالي عدد طلبة الجامعات والمعاهد في الضفة الغربية في سنوات التسعينات، أخذت هذه النسبة في التناقص إلى الصفر.

- انعكست إجراءات الحصار المفروض على القطاع على العام الدراسي الجديد 2007-2008، والذي بدأ في الأول من سبتمبر الماضي، وفي كافة مراحل العملية التربوية والتعليمية، بما فيها المدارس، المعاهد، والجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. فقد عانى القطاع نقصاً شديداً في إمداداته باحتياجاته اللازمة من المستلزمات التربوية والتعليمية ومواد القرطاسية. وجراء استمرار إغلاق معبر المنطار "كارني"، وبسبب تردي الأوضاع المعيشية لسكان القطاع، والناجم عن الحصار المستمر، عانت أسواق القطاع من نقص كبير في أوراق الطباعة، والمستلزمات الأخرى من المواد القرطاسية، كالأقلام والكتب، ومستلزمات طلاب المدارس كالزى المدرسي وأحذية الطلاب، ما انعكس سلباً على التحضيرات المختلفة للطلبة والطلاب للحصول على الاحتياجات اللازمة لهم مع بدء العام الدراسي الجديد.
- أدى الحصار المفروض على القطاع إلى نقص خطير في إحتياجات مطابع القطاع من المواد الأولية اللازمة لطباعة كتب المناهج المدرسية للعام الدراسي الجديد، فضلاً عن الكتب والملازم الدراسية الخاصة بالجامعات والمعاهد. وعانت المطابع من عدم وجود ورق الطباعة، الأحبار والمواد الخام اللازمة للكتب المدرسية كالأغلفة والكرتون والأصباغ. وجراء ذلك عجزت مطابع القطاع عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع وزارة التربية والتعليم لطباعة الكتب، ولم تستطع تسليمها في أوائل شهر أغسطس الماضي. وتأثر جراء ذلك طلبة وطالبات المدارس في كافة المراحل الدراسية. واضطرت الوزارة للتنازل عن بعض شروط الجودة، وشروط تسليم الكتب المطلوبة في المواعيد المحددة، وفقاً للعقود المبرمة بينها وبين أصحاب المطابع.
- وجراء إغلاق المعابر الحدودية للقطاع اضطرت وزارة التربية والتعليم إلى توزيع مناقصات طباعة كتب المناهج المدرسية لهذا العام بشكل منفصل، وذلك خلافاً لكل عام. يذكر أن إحتياجات طلبة وطالبات كافة المراحل الدراسية في الضفة الغربية وقطاع غزة تصل إلى 14 مليون كتاب، وبتكلفة مالية تبلغ 12 مليون دولار. وكانت الوزارة تقوم بطرح مناقصات على مطابع الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحيث تقوم المطابع التي ترسو عليها العطاءات بطباعة الكمية المطلوبة لكل من الضفة والقطاع. غير أن الوزارة، وخوفاً من استمرار الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، اضطرت إلى الفصل بين الضفة وغزة، حيث أرسلت عطاءات طباعة الكتب المدرسية الخاصة بالضفة الغربية على 7 مطابع فيها، وأرست الكتب المدرسية الخاصة بالقطاع على 4 مطابع غزية.
- ورغم أن عملية التجهيز بدأت مبكرة هذا العام، غير أن ممارسات قوات الاحتلال أعاقت تسليم كتب المناهج الدراسية في المواعيد المحددة، ولم تستلم الوزارة سوى ما نسبته 63% من عطاء كتب غزة، و 74% من عطاء كتب الضفة الغربية، وذلك حتى تاريخ 2007/8/21، أي بعد مرور نحو أسبوعين على موعد تسليم كامل الكمية.
- بلغ العجز في الكتب المدرسية الخاصة بطالبات وطلاب مدارس الأنروا في قطاع غزة نحو 350000 كتاباً مدرسياً. ورغم سماح سلطات الاحتلال بتوريد كميات محدودة من ورق الطباعة في أوائل سبتمبر الماضي كانت تعني وأدى إغلاق المعابر الحدودية مع قطاع غزة إلى نقص خطير في إحتياجات القطاع من المستلزمات المدرسية والمواد الأولية اللازمة لطباعة كتب المناهج الفلسطينية للعام الدراسي الجديد. وقد ألقت أزمة النقص الخطير في أوراق الطباعة إلى تأخير طباعة نحو 44 كتاباً، خاصة بمناهج الدراسة في كافة المراحل التعليمية، ولأكثر من شهر، رغم وجود هذه الكتب في مخازن الوزارة في الضفة الغربية. وقد أدى ذلك إلى تكبد آلاف الكتب والمطبوعات في مخازن الوزارة، خاصة أن كل مطبعة من مطابع الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي قامت بطباعة هذه الكتب، قامت بطباعتها لتغطي كافة محافظات مناطق السلطة الفلسطينية. وما تزال قوات الاحتلال تمنع إدخال الكتب المدرسية المستوردة من مصر إلى قطاع غزة، والموجودة على معبر رفح البري، والمغلق منذ أكثر من ثلاثة أشهر. ومن ناحية أخرى يحول إغلاق معبر المنطار (كارني) من قدرة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من توريد
- كتب المناهج الفلسطيني لمدرستين في كل من دولة قطر وإستراليا، واللتين تدرسان هذا المنهاج. وما تزال مدارس القطاع تعاني من عدم وصول بعض المساعدات التقنية والإلكترونية والمستلزمات التعليمية، والتي تتكدس على معبر المنطار (كارني) منذ شهر مايو الماضي. فيما تعاني مدارس الضفة الغربية من مشكلة توريد الأثاث المدرسي، والذي تم تصنيعه في مصانع قطاع غزة، وهو يغطي نحو 50% من إحتياجات مدارس الضفة الغربية من الأثاث المدرسي.

- وطالت إجراءات حصار القطاع ذوي الاحتياجات الخاصة التعليمية، فقد احتجرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي كتب المكفوفين التي طبعت هذا العام في الضفة الغربية، وما زالت تمنع وصولها إلى قطاع غزة حتى الآن، على الرغم من انتهاء تجهيزها منذ فترة طويلة. جدير بالذكر أن كتب المكفوفين الخاصة بطلاب قطاع غزة كانت تطبع في مطبعة خاصة في قطاع غزة، غير أن تعطلها واحتياجها لقطع غيار ضرورية، حال دون صيانتها وتشغيلها، وبالتالي توقفت عن العمل.
- ورغم إعلان سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي موافقتها على السماح بسفر عدد محدود من سكان القطاع، عبر معبر بيت حانون (إيريز) - إلى معبر العوجا، الواقع شرق معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، وصولاً إلى مصر، فإن حصيلة المسافرين الذين تمكنوا من الوصول إلى الأراضي المصرية، ومنذ يوم الأحد، الموافق 08/26 وحتى يوم الأربعاء، الموافق 2007/09/18، لم يتجاوز الـ 450 فلسطينياً. فيما أعادت السلطات الحربية المحتلة نحو 287 مسافراً من معبر بيت حانون، وذلك بحجج أمنية أو لأخطاء في أرقام بطاقات هوياتهم وعدم إضافة الأبناء في بطاقات هويات والديهم، وفق إدعاءاتها. وما يزال ما يزيد عن 7000 مواطناً غزياً، من بينهم ما يزيد عن 2500 طالباً وطالبة من طلبة القطاع القدامى والجدد الدارسين في الخارج، يكابدون عناء الانتظار، أملاً في أن يسمح لهم بالسفر، والالتحاق بجامعاتهم في الخارج.

الحق في مستوى معيشي ملائم

على الرغم من أن الحق في مستوى معيشي ملائم يشمل، إلى حد كبير، جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في الرعاية الصحية، والحق في الحصول على الغذاء المناسب، وكذلك الحق في ظروف عمل مواتية وعادلة. إلا أن هناك بعض الجوانب التي تمس الحق في المستوى المعيشي الملائم بصورة مباشرة، وقد تطال حق كل شخص في الحياة، وذلك جراء انتهاك هذا الحق. وجراء استمرار القيود المفروضة على تدفق إمدادات الغذاء والدواء، والناجم عن الحصار الشامل والإغلاق المفروض على القطاع، فقد تدهورت الأوضاع الصحية والغذائية لسكان قطاع غزة، خلال هذه الفترة، بشكل غير مسبوق. فقد عانى السكان من فقدان المواد الغذائية الأساسية والحيوية اللازمة لاستمرار معيشة السكان. وقد طال ذلك المواد الغذائية الرئيسية كالبروتينات من اللحوم والدواجن والأسماك، والعناصر الغذائية الأخرى كالقمح والدقيق والأرز والزيت. كما طال المنتجات الغذائية من الفواكه والمنتجات الغذائية من الألبان والحليب والأجبان. وقد انعكس ذلك سلباً على أسعار السلع التي توفرت بكميات محدودة، حيث شهدت أسواق القطاع ارتفاعاً مذهلاً، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف نقل الكميات المحدودة من البضائع والسلع التي سمح بتوريدها لأسواق القطاع.

إن الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة يستهدف كل ما يمكن أن يساهم في تيسير سبل العيش للمدنيين الفلسطينيين، الذي يعيشون أغلبهم ظروفًا صعبة. ونتيجة لارتفاع نسبة البطالة وتدهور مستويات الدخل، والناجمة أساساً عن القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل الأفراد والبضائع، وتجريف الأراضي الزراعية فقد ارتفعت نسبة إنعدام الأمن الغذائي، وانخفض مستوى استهلاك الأغذية، ومستوى التغذية. ووانعكس ذلك على مستويات الأمن الغذائي لدى السكان، خاصة من فقدوا مصادر رزقهم بسبب التوقف شبه التام للقطاعات الاقتصادية. ويعتبر مرض سوء تغذية الأطفال مصدراً رئيسياً للقلق لدى المواطنين في القطاع، وكذلك المنظمات العاملة في مجال الصحة والطفل. كما تعتبر الأسر التي يعملها عمالاً كانوا يعملون في إسرائيل، وتوقفوا عن العمل فيها نتيجة الحصار والإغلاق على القطاع، وعمال قطاعات الزراعة والصناعة المحلية، الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي للعائلات، وذلك لعدم مقدرتها على توفير احتياجات أفرادها من الغذاء اللازم.

الحق في التنمية

واجه الشعب الفلسطيني تدهوراً كبيراً في تنمية أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، حيث تواصلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وتركز ذلك تدمير أي فرصة يمكن أن تساعد في تنمية الظروف

الحياتية أو تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين. ولعب الاحتلال الدور الأكبر على مدار عدة عقود في خلق جميع المعوقات في طريق تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين. وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الراهنة سياسات

إسرائيلية متعددة ترمي إلى تدمير أي نجاح، حيث اتبعت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أساليب جعلت نجاح عملية التنمية شبه مستحيلة، ومن هذه المعوقات¹³:-

1. الإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية، وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية.
2. منع الاستيراد والتصدير للمناطق الفلسطينية بحرية.
3. إغلاق المعابر الحدودية، وعدم السماح للشاحنات الفلسطينية بالتنقل بين المحافظات.
4. حرمان السلطة الفلسطينية من الإيرادات الجمركية، ووقف الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة.
5. تجميد العمل في المناطق الصناعية والتجارية وإغلاقها.
6. تقسيم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات منعزلة عن بعضها البعض.
7. تعطيل قوى الإنتاج أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر، ما رتب عليه آثاراً سلبية.

كما لم تفلح المساعدات الدولية، قبل توقفها لأكثر من عام، في تعديل أو تحسين بنية الاقتصاد الفلسطيني، ومساعدته في فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي. ومن خلال هذه العوامل أصبحت التنمية بجميع أشكالها عملية شبه مستحيلة مع هذه التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، حتى أن العملية التنموية قد أصيبت بالشلل التام، ما يحد ويقلص أي فرصة لتقدم الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وتغطية احتياجات أفراد المجتمع الفلسطيني. ومع كل هذه المعوقات كانت هناك معوقات أخرى مارسها الاحتلال الإسرائيلي، وهي معوقات تعجيزية من خلال منع تصدير المنتجات المحلية، ما دفع بالعديد من التجار وأصحاب المصالح الاقتصادية بنقل مشاريعهم خارج القطاع، أو التوقف عن العمل.

وقد واجهت عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديات أثرت على جميع جوانبها، فلم يقتصر تأثير الاحتلال على تشويه العملية التنموية بل على وقفها كاملاً، وعلى تعطيل قدرات المجتمع عن القيام بها. وأكثر التحديات التي تعيق عملية التنمية في قطاع غزة هو استمرار حصار وإغلاق قطاع غزة، والذي يؤدي إلى تجزئة وشرذمة وحدات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا بالإضافة إلى تبعية التجارة الفلسطينية للسوق الإسرائيلي، وارتباط التسويق مع الخارج بالمنافذ الإسرائيلية، وتفاقم ظاهرة البطالة واتساع دائرة الفقر.

إن كل ما سبق، إضافة للعديد من العوامل والأسباب الأخرى أثر سلباً على التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا ما يمكن التعبير عنه من خلال الآتي¹⁴:-

1. تدهور حاد وغير مسبوق في الدخل القومي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، وإذا استمر الحال على ما هو عليه سيتراجع الدخل القومي الإجمالي على أساس سنوي بنسبة ربما تزيد عن 40%، الأمر الذي يعني انخفاضاً في نصيب الفرد في الدخل القومي الإجمالي.
2. تدهور حاد في إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية بصورة عامة، وفي قطاع غزة خاصة. والصادرات الغزية إلى أسواق الضفة الغربية والخارج متوقفة كلياً منذ 2007/06/10.
3. هروب الاستثمارات، بشقيها العام والخاص، من سوق القطاع، وذلك نظراً لغياب الاستقرار السياسي.
4. ارتفاع معدلات البطالة في القطاع إلى ما يزيد عن 40%، ورافق ذلك زيادة في معدلات الفقر إلى أكثر من 80% من إجمالي السكان.
5. استمرار تراكم الخسائر المادية والبشرية في المجتمع الفلسطيني، والتي تترك آثاراً سلبية طويلة الأمد على التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة وقطاع غزة خاصة.

الخلاصة

من الواضح أن الأوضاع تتجه إلى الأسوأ، وأن استمرار فرض الحصار الشامل، والإغلاق الكامل على قطاع غزة، قد أصبح سياسة رسمية تمارسها الحكومة الإسرائيلية ضد المدنيين في القطاع، حيث تتفاقم وتزداد معاناة المدنيين من سكانه. وبات القطاع نتيجة لهذا الحصار معزولاً عن العالم، حيث سدت جميع منافذه إلى العالم الخارجي، وتدهورت الأحوال المعيشية للمواطنين بشكل غير مسبوق. كما شلت قطاعاته الإنتاجية، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة، وتزامن ذلك مع استمرار الأعمال الحربية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وعبر اجتياحات مستمرة خلال هذه الفترة، أدت إلى مقتل العديد من سكان القطاع وإصابة العشرات منهم. كما شملت تلك الاجتياحات في مدن وقرى القطاع اعتداءات على الممتلكات والأعيان المدنية، وخلفت دماراً جسيماً فيها. وأضيف إلى سلسلة جرائم القوات الحربية المحتلة السابقة، والتي دمرت خلالها مشاريع البنية الأساسية التي تمد المدنيين بخدمات أساسية لا غنى عنها، كقصف محطة توليد الكهرباء، المدارس والجامعات ومؤسسات الإغاثة، وما خلفه ذلك من نقص في المياه والخدمات الصحية والتعليمية، عدا عن النقص الحاد طيلة الفترة السابقة في المواد التموينية، والأدوية، والأدوات الطبية المساندة، والورق، والقرطاسية.

إن سياسة العقاب الجماعي التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني محرمة دولياً، وتتناقض مع معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وإزاء ذلك يكرر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مطالبته بوقف سياسة الحصار والتجويع ضد المدنيين في القطاع. كما يناشد الهيئات والمنظمات الدولية لممارسة ضغوطها على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف هذه السياسة، ووقف كل أشكال محاربة السكان المدنيين في وسائل عيشهم الخاصة. ويدعو المركز المجتمع الدولي إلى:

- الضغط على إسرائيل لإجبارها على رفع الحصار فوراً عن الشعب الفلسطيني، ووقف عدوانها الهمجي، وغير المبرر عليه، وعلى منشآته المدنية التي تمده بسبل الحياة والعيش الكريم.
- تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للشعب الفلسطيني الذي تتدهور ظروفه المعيشية بشكل مطرد، جراء استمرار الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن تشمل المساعدات التقنيات اللازمة لضمان إمداد المدنيين بالكهرباء، والمياه النظيفة الصالحة للشرب.
- تفعيل آليات التدخل الفوري والعاجل من قبل هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، ومن قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتأمين إدخال وإيصال المعونات الطبية والتموينية لقطاع غزة المحاصر.
- إلزام إسرائيل باحترام الاتفاقيات الدولية والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية.
- اتخاذ خطوات فعالة من جانب الاتحاد الأوروبي بموجب المادة الثالثة من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية التي تشترط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان.

قائمة بحالات الوفاة من الفلسطينيين الذين كانوا عالقين على الجانب المصري في ظل إغلاق معبر رفح البري

الرقم	الاسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة	تاريخ الدخول	ملاحظات
1	هشام سليم سلامة	45 عاما	مخيم النصيرات	-	2007/6/20م	مريض
2	انشراح طلال الصانع	50 عاما	مدينة رفح	-	2007/6/20م	مريضة
3	محمد رشاد الغفري	35 عاما	من مدينة غزة	-	2007/6/21م	مريض
4	زينب محمد السردى	55 عاما	مخيم النصيرات	-	2007/6/21م	مريضة
5	طارق محمد أبو جامع	21 عاما	مدينة خان يونس	2007/6/22م	2007/6/26م	توفي في حادث سير
6	مجدي السيد أبو جامع	21 عاما	مدينة خان يونس	2007/6/22م	2007/6/26م	توفي في حادث سير
7	احمد على أبو تيم	75 عاما	مدينة رفح	2007/6/23م	2007/6/27م	مريض
8	محمد خميس عبد عزارة	57 عاما	مدينة رفح	2007/6/24م	2007/6/27م	مريض
9	سعدى محمد عياد	67 عاما	مدينة غزة	-	2007/6/29م	مريض
10	خضرة محمد عريف	60 عاما	مدينة غزة	-	2007/6/30م	مريضة
11	سليمان عبد محمد ضاهر	70 عاما	مدينة غزة	2007/6/29م	2007/7/2م	مريض
12	تغريد محمد تايه (عابد)	30 عاما	مخيم جباليا	2007/6/29م	2007/7/2م	مريضة
13	عليان العبد المرشدي	70 عاما	مدينة غزة	-	2007/7/5م	مريض
14	حسن محمد السكافي	52 عاما	بيت لاهيا	-	2007/7/8م	مريض
15	فرح بركة أبو نصر	54 عاما	بيت لاهيا	-	2007/7/11م	مريض
16	سناء احمد شتن (شلحة)	29 عاما	بلدة جباليا	2007/7/17م	2007/7/18م	مريضة
17	وفاء حمدي الجعل	41 عاما	مدينة غزة	-	2007/7/19م	مريضة
18	احمد رمضان الخطيب	43 عاما	مدينة رفح	2007/7/28م	2007/7/31م	مريض
19	عبد الرحمن إسماعيل لبد	17 عاما	بيت لاهيا	2007/8/5م	2007/8/7م	مريض
20	فاطمة موسى عبيد	54 عاما	مخيم النصيرات	2007/8/10م	2007/8/12م	مريضة